

تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغاربية

- مقارنة نظرية -

أ. سليمان شيبوط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير - جامعة الجلفة

Chibout.slimane@gmail.com

تمهيد:

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدوداً حتى اليوم. فتفسير الأزمات وبحث جوانبها أمر شاق وصعب، فسبر أغوار الأزمة والتعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها والتي أدت إليها وعدم الانخداع بالأعراض التي تشكلها الظاهرة الخارجية أمر غير ميسور.

وبسبب العولمة المالية، والأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، أصيب الاقتصاد العالمي بجروح اقتصادية خطيرة جداً. لم يشهدها العالم، ولعل أن الأزمة المالية الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت عدواها إلى الدول الأوروبية هي خير دليل، ولم تُستثنى منها الدول النامية. لذلك يواجه الاتحاد الأوروبي مصاعب اقتصادية متنامية، أصبحت تهدد مستقبل عملته الموحدة اليورو، كما أصبحت تهدد تواجد العديد من الدول داخل مجموعة اليورو. بسبب ضعف اقتصادياتها وعدم قدرتها على مواكبة السياسة المالية الداخلية، وكانت اليونان مركز الهزة التي ضربت الاتحاد الأوروبي، وجعلته الآن، يسارع لمواجهة ارتداداتها.

كما أكد مجموعة من الخبراء أن الدول المغاربية ستكون من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، وهذا يعود لارتباط اقتصاد المغرب العربي ما بين 45% و 60% مع الاقتصاد الأوروبي.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نطرح التساؤل التالي: ما هي معالم الأزمة الاقتصادية الأوروبية، وما هي آثارها وتداعياتها على الاقتصاديات المغاربية ؟

أولاً: معالم أزمة الديون الأوروبية: البداية من اليونان

بدأت معالم الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي*، عبر بوابة اليونان والتي أظهرت المشاكل والتصدعات التي يعيشها الاتحاد الأوروبي في الجانب الاقتصادي، وقضيت اليونان التي تحولت مع الوقت إلى قنبلة موقوتة قد تفجر تماسك الاتحاد الأوروبي¹، بدأت مع دخول اليونان إلى الاتحاد الأوروبي والقبول بشروطه وربط اقتصادها باقتصاديات الدول الأوروبية، وتطبيق معايير التقارب، والتي تسمى بمعايير اتفاقية ماستريخت** لاعتماد اليورو والتي ينبغي على كل دولة أن تنضم إلى منطقة اليورو*** أن تلتزم بهذه المعايير.

1. قراءة في أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي:

بدأ الحديث مؤخراً عن انتقال تداعيات الأزمة المالية العالمية لتُصيب الأوضاع المالية السيادية لبعض الدول في الاتحاد الأوروبي، حيث بدأت تظهر مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي. خاصة اليونان، التي تفاقت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل تهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي وتضع علامات استفهام على مستقبل العملة الأوروبية الموحدة، وتندر بأزمة مالية عالمية كبيرة، وذلك قبل أن يتأكد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية الناجمة عن الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

1.1 حقيقة أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي:²

إن القراءة الاقتصادية لأزمة الديون السيادية في دول الاتحاد الأوروبي تكشف بشكل واضح أن هذه الأزمة رغم اختلافها تعد المرادف الأوروبي لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، التي نتجت عن عمليات الإقراض الواسعة لأصحاب الملاءات المالية الضعيفة ومن دون ضمانات، التي نجم عنها امتداد الأزمة المالية لجميع دول العالم خلال عامي 2008 و2009.

في هذه الأزمة المالية الإقليمية أدى تحمس الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استيفاء شروط الانضمام إلى اليورو إلى الإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذلك تعتمد تجميل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، خاصة ما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة، وهو ما جعل بعض هذه الدول تتبين، أو بمعنى أصح، تعلن في وقت متأخر حقيقة وضعها المالي، وحقيقة نسبة عجز

* الاتحاد الأوروبي يشمل منطقة اليورو بالإضافة إلى بلغاريا، جمهورية التشيك، المملكة المتحدة، لاتفيا، رومانيا، السويد، المجر، بولندا، ليتوانيا، الدنمارك.

** منطقة اليورو وتضم 17 دولة وهي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، قبرص، بلجيكا، فنلندا، سلوفاكيا، البرتغال، هولندا، النمسا، مالطا، لوكسمبورغ، سلوفينيا، إيرلندا، إستونيا.

¹ رضا شنوف، **زهو اليونان تقجر أزمة أوروبا الاقتصادية وتهدد مستقبل الأورو**، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011، ص10.

*** تنص هذه المعاهدة على مجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي: 1- عجز عام محصور بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي؛ 2- دين شامل يتأرجح حول نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي؛ 3- معدل تضخم لا يفوق بأكثر من 1.5% متوسط معدلات الدول الثلاث الأفضل في الإتحاد؛ 4- معدلات فائدة على المدى الطويل لا تفوق بأكثر من 2% متوسط معدلات الأداء الثلاثة الأفضل في الدول الأوروبية؛ 5- مشاركة سنتين على الأقل في النظام النقدي الأوربي. وللتوضيح أكثر يمكن الرجوع إلى: سمير صارم، **اليورو**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999.

² حبيب الشمري، **أزمة اليورو: 6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها "الدولرة"**، مجلة الاقتصادية، العدد 6095، السعودية، 19 جويلية 2010.
http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html

الموازنة ونسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه البلدان، خاصة في اليونان والبرتغال وإسبانيا وبريطانيا.

وبذلك وقعت معظم هذه الدول في فخ المديونية السيادية صعبة السداد، وأصبحت بعض هذه الدول أمام خيارين، وهما إما إعلان الإفلاس عن سداد هذه الديون ومن ثم التسبب في أزمة كبيرة للقطاع المصرفي الأوروبي ومن ثم العالمي، وإما طلب المساعدة من الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، وبعد تأخر الدول الأوروبية كان حسم خيارها في هذا الشأن لمصلحة وضع برنامج لإنقاذ الدولة الأكثر انكشافاً من الناحية المالية، وهي اليونان، تم تطويره لاحقاً لبرنامج لإنقاذ منطقة اليورو ككل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.

وعليه نقول أن الديون السيادية تنشأ عندما تقوم الحكومات بإصدار سندات، وتباع هذه السندات إما إلى جهات محلية مثل المواطنين أو المؤسسات المالية المحلية، أو أن تباع السندات إلى جهات حكومية محلية مثل هيئات التأمين والمعاشات، ويطلق على هذا الدين دين ما بين الحكومة، ويمثل هذا الإشكال من الدين ما يطلق عليه الدين المحلي، أو أن تباع السندات إلى أجنبي، وهو ما يطلق عليه الدين الخارجي. هذه التفرقة بين الدين المحلي والدين الخارجي تعد أمراً مهماً، ذلك أن مشكلة الدين الخارجي هي أن مدفوعات خدمة هذا الدين تذهب إلى خارج الدولة، وتعد بالتالي تسرباً من التدفق الدائري للدخل في الدولة، وتختلف نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام بصورة واضحة بين دولة وأخرى¹.

جدول رقم 01: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2010

اليونان	البرتغال	إسبانيا	بريطانيا
%14	%8.7	%10.4	%11.4

المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية سنة 2010، نقل عن:
http://www.aleqt.com/2011/08/27/article_573645.html

2.1 عمق أزمة الديون السيادية اليونانية²

وقع الاقتصاد اليوناني في فخ المديونية العامة صعبة السداد، فقد توسعت اليونان في الاقتراض من أجل الإنفاق العام وتحسين مستويات المعيشة ورفع الرواتب ومعاشات التقاعد وإنعاش الاقتصاد، لكن هذه الديون تفاقمت بشكل مبالغ فيه حتى بلغت نحو 406 مليارات دولار (300 مليار يورو) بنهاية عام 2009، وهذه الديون تمثل نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي، والخطورة في هذه الديون، فضلاً عن أنها تمثل نسبة بالغة من الناتج المحلي الإجمالي. أنها تستحق على آجال قصيرة وليست طويلة، أي يصعب ترحيلها، والخطورة الأكبر أنها مصحوبة بعجز في الموازنة العامة في حدود 14% ونسبة بطالة نحو 10%، وهو ما يجعل حل المشكلة معقداً من الناحية الاقتصادية، حيث إن تسديد هذه الديون أو تقليصها يتطلب سياسات اقتصادية لا تتوافق مع أهداف مواجهة البطالة وزيادة الانتعاش الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

¹ محمد إبراهيم السقا، الديون السيادية، "قنبلة موقوتة" تهدد الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، العدد 6656، السعودية، 01 جانفي 2012.
http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html

² حبيب الشمري، مرجع سبق ذكره.

ومن ثم أصبحت اليونان أمام خيار صعب وهو إعلان إفلاسها والتوقف عن سداد ديونها السيادية للدائنين الذين يتركز معظمهم في دول الجوار الأوروبي، خاصة في ألمانيا وفرنسا، وهو ما يعني مرة أخرى هزة عنيفة للجهاز المصرفي، لكن هذه المرة في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم بدأت دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وصندوق النقد الدولي بالدخول على الخط لإيجاد حلول للمشكلة قبل أن تتسبب في أزمة عالمية جديدة. وحتى ندرك مدى عمق أزمة الديون اليونانية لا بد من إبراز عدة مؤشرات مرتبطة بحقيقة هذه الديون، وكذلك توضيح متطلبات مواجهتها وما يلزم من سياسات وإجراءات لتجنيب اليونان إعلان إفلاسها والتوقف عن سداد الديون، ومن أهم هذه المؤشرات والمتطلبات ما يلي¹:

① وصول نسبة الديون الحكومية في اليونان إلى نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تراكمت على مدار عشر سنوات منذ تخلت اليونان عن عملتها الوطنية وانضمت إلى اليورو عام 2001. ② إن مشكلة الديون السيادية في اليونان مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة وارتفاع في نسبة العجز في الموازنة العامة، حيث وصل معدل البطالة إلى نحو 10 %، وعجز الموازنة إلى نحو 14 % عام 2009، وهو ما يعني أن سياسات التقشف المالي كحل لمواجهة مشكلة الديون ستعمل على تعميق الأزمة أكثر، ومن ثم ليس أمام اليونان سوى الحصول على مساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج للإصلاح لتجاوز هذه الظروف أو إعلان الإفلاس والتوقف عن سداد الديون.

③ إن السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة اليونان مشكلة الديون تتمثل في خفض عجز الموازنة من 14 % إلى نحو 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة الدين من 120 % إلى 60 %، (كما هو متفق عليه في معاهدة ماستريخت الخاصة بشروط الوحدة النقدية الأوروبية)، لكن المؤكد أن خفض عجز الموازنة بنسبة 11 % يتطلب خفضاً هائلاً في الإنفاق الحكومي ورفع معدلات الضرائب، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة وزيادة مدفوعات إعانة البطالة للعاطلين عن العمل، أي أن هناك صعوبة كبيرة لمواجهة المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية المتعارف عليها، لأنها سياسات لن تلقى شعبية لدى المجتمع اليوناني، وستؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك لأن السياسة النقدية التي تلتزم بها اليونان تُرسم في البنك المركزي الأوروبي والسياسة المالية ترسم لديها، أي أن اليونان لا تملك خيار خفض قيمة العملة لزيادة الصادرات ورفع معدلات النمو لمواجهة مشكلة الديون السيادية.

كل هذه المشاكل التي ظهرت في بعض الدول الأوروبية كان بداية لظهور أزمة اليونان، وعدم التزامها بأحكام معاهدة ماستريخت والتي سبقنا الإشارة إلى معايير الانضمام إليها. فقد تفجرت الأزمة اليونانية مع إعلان الحكومة الجديدة التي تشكلت في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة، بأن حجم العجز المالي يعادل نسبة 14% من إجمالي الناتج المحلي للعام 2009، وأن الحكومات السابقة عمدت إلى التضليل وتزييف الإحصاءات، وساعدها في ذلك أجهزة جمع البيانات الإحصائية التابعة للاتحاد الأوروبي نفسه.²

¹ حبيب الشمري، مرجع سبق ذكره.

² نزيهة الأفتندي، الاقتصاد الدولي بين التراجع الأوروبي والاقتصادات الصاعدة، السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد 180، أبريل/نيسان 2010، ص52.

جدول رقم 02: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليونان

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
%120.6	%120.4	%113.4	%99.2	%95.6	%97.1	%100

المصدر: بيانات وزارة المالية اليونانية سنة 2010.

http://www.aleqt.com/2011/08/27/article_573645.html

2.1. أزمة اليونان:

تجدد بنا الإشارة إلى أن اليونان لم تكن محل اهتمام بحثي من الاقتصاديين في عالمنا العربي والعالم عموماً. لأنها بلد صغير تعداده 11 مليون نسمة وناتجه القومي الإجمالي لا يزيد عن 319.2 مليار دولار سواء تم تقييمه بسعر الصرف السائد أو بتعادل القوة الشرائية، وهو يشكل أقل من 2.5% من قيمة ناتج مجموع النواتج القومية لدول منطقة اليورو.¹

قبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل 6% من إجمالي الناتج الوطني، أما في عام 2009 فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالي 50% وفي نهاية العام ذاته ارتفع الرقم إلى 115%؛ ذلك إلى ارتفاع الإنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن طرق الاقتراض في أسواق رأس المال، وظهور عجز توأمي في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري أعلى مما هو مسموح في ميثاق الاستقرار والنمو في منطقة اليورو.²

و لم تكن أزمة الديون السيادية حديثة بالنسبة للاقتصاد اليوناني ذلك أن الاقتصاد اليوناني ظل يعاني من آثار الأزمة المالية لعام 2008 التي تسببت في تعثر قطاع الخدمات الذي يشكل 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة قطاع السياحة الذي تعرض للشلل من جراء تلك الأزمة، هذا إلى جانب ظواهر الفوضى والفساد الاقتصادي التي توسعت في اليونان في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عوامل كثيرة أخرى كانت وراء الأزمة اليونانية كالارتباط بسعر صرف اليورو الذي لم يكن ملائماً للصادرات اليونانية، وقيام البنوك اليونانية بتقديم القروض الضخمة لدول البلقان، وغيرها من المشاكل الاقتصادية التي كانت دولة اليونان تعاني منها منذ أمد بعيد.

هذه المعطيات جعلت الأعباء تثقل كاهل الاقتصاد اليوناني الضعيف مقارنة بالاقتصاديات الأوروبية الكبرى كألمانيا وفرنسا، وبدأت تتوسع الأزمة مع الوقت من المدن الكبرى والمناطق الصناعية لتصل إلى المدن الصغرى.

ثانياً: انعكاسات الأزمة الأوروبية على اقتصاديات المغرب العربي

أكد خبراء في الاقتصاد بأن بلدان المغرب العربي يمكن أن تكون من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، مشيرين إلى ما بين 45 و60% من اقتصاد دول المغرب العربي مرتبط بأوروبا.

¹. The World Bank, *World Development Indicators 2010*, p 32.

². بوضيغ صالح رحمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقة السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 138.

ولا حظ الخبراء أن انعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية، بدأت تبرز تدريجيا خاصة على المغرب وتونس اللتين تتأثران بصورة مباشرة بالأزمة الحاصلة في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

1. المغرب:

سجلت المغرب تراجعاً وانكماشاً في سنة 2011 في توافد السياح الأوروبيين. حيث قدرة نسبة التراجع بحوالي 25%، علماً أن الدول الأوروبية هي أهم مصدر للسياح في المغرب، وفي نفس السياق تعرف عمليات التحويل المالي للجالية المغربية بـ 5.5 مليار يورو انخفاضاً حيث بدأت الجالية المغربية في إسبانيا والبرتغال تعاني من البطالة وتراجع النشاط الصناعي والاقتصادي، كما تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتأتية من أوروبا اتجاه المغرب هذه السنة.¹

2. تونس:

نفس الشيء بالنسبة لتونس سجلت كذلك تراجعاً في النمو الاقتصادي بسبب المرحلة التي تمر بها، وبسبب الظروف الأمنية بعد الثورة، فقد سجلت كذلك تراجعاً للسياح الأوروبيين بنسبة 65%، وبخصوص عمليات تحويل الجالية التونسية فشهدت انخفاضاً والمقدرة بأكثر من 3.5 مليار يورو. بالإضافة إلى تراجع نصيب تونس من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أوروبا.²

3. الجزائر:

أما حال الجزائر فلا يختلف عن باقي بلدان المغرب العربي، حيث يحذر الخبراء من أن الجزائر يمكن أن تتأثر في حال استمرار الأزمة مع إمكانية انكماش الطلب العالمي على النفط، وبالتالي حدوث كساد عام يؤثر على أسعار النفط بصورة كبيرة، كما يمكن أن تتأثر الجزائر بفعل ارتفاع نسب التضخم للمواد المصنعة التي تستوردها الجزائر بالأورو أخيراً تراجع قيمة التوظيفات الجزائرية من احتياطي الصرف، خاصة الجزائر أنها توظف نسبة 55% من احتياطي الصرف بالعملة الأوروبية اليورو وجزءاً منه بسندات الخزينة على مستوى بنوك أوروبية من الدرجة الأولى. ويمكن للأزمة بعد تفاقمها أن تؤدي إلى تراجع قيمة السندات المقيدة باليورو بنسب كبيرة.

وفي هذا الصدد، أشار الخبير الاقتصادي أرسلان شيخاوي، أن أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر يمكن أن يكون ملموساً على المديين القصير والمتوسط على ثلاثة مستويات: انخفاض مداخيل المحروقات جراء تراجع استهلاك الطاقة في أوروبا وتشديد الإجراءات على تدفق الهجرة، وفي الأخير زيادة الصادرات الأوروبية نحو بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر.

وأضاف ذات الخبير أنه وبسبب التقشف التي اعتمدها البلدان المتضررة من الأزمة فإنه من المحتمل أن يكون هناك انخفاض لاستهلاك الطاقة في تلك البلدان مما ستكون له أثر مباشر على صادراتنا من الغاز وبالتالي على مداخيلنا مستبعداً في ذات الوقت إمكانية تسجيل انعكاسات فورية لتلك الوضعية. وأضاف شيخاوي أن البلدان الأوروبية ستقوم بتطوير علاقاتها التجارية أكثر فأكثر مع بلدان الضفة الجنوبية من

¹. حفيظ صوالي، دول المغرب العربي أكبر المتضررين من الأزمة الأوروبية، نقلاً عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011، ص10.

². نفس المرجع والصفحة.

المتوسط سيما مع تلك التي تتوفر على احتياطات مالية معتبرة على غرار الجزائر بهدف تنشيط الآلة الصناعية لديهم، وتعد بلدان الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين بنسبة 51 % من الواردات و 3.49 % من الصادرات سنة 2010.

وتعد إيطاليا ثاني زبون للجزائر بعد الولايات المتحدة متبوعة بإسبانيا وفرنسا وهولندا، أما من حيث المومنين فإن فرنسا احتلت المرتبة الأولى سنة 2010 متبوعة بالصين واسبانيا وألمانيا. أما الاقتصادي مصطفى مقيدش فقد أوضح أن الأزمة في الاتحاد الأوروبي التي قد تمتد إلى مجموع المنطقة والتي سيكون لها أثر كبير على الجزائر، وتابع يقول لقد دخلنا في مسار لإقامة سوق للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وأن الأمور تتفاقم في الوقت التي تنوي فيه الجزائر مراجعة رزمة التفكيك الجمركي وذلك ليس في صالحنا لأن هوامش تحرك الاتحاد الأوروبي تتقلص بشكل ملموس. وأبلغ محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لكصاسي بأن سنة 2009 "سنة صدمة خارجية" حيث خلفت أثرا بالغا على المالية العامة للدولة من جراء تعرض العالم للأزمة حيث أدت إلى تآكل ما نسبته 41% من إيرادات الميزانية بعد تدهور أسعار النفط، مما أدى إلى عجز 7.1 % للخزينة.¹

والعامل الآخر الناتج عن أزمة اليونان هو ارتفاع سعر صرف الدولار والعملات العربية المرتبطة به مقابل اليورو، إذ يتداول الدولار الآن عند نحو 1.23 دولار لليورو والتوقعات بأن يتراجع اليورو إلى أقل من ذلك خلال الأسابيع أو الأشهر القادمة. فالاقتصاد الأمريكي يشهد بداية دورة نمو اقتصادي قوية ستؤدي إلى عودة أسعار الفائدة على الدولار للارتفاع مقارنة بنمو بطيء في أوروبا يتطلب الإبقاء على أسعار الفائدة على اليورو عند معدلاتها المالية المنخفضة. وقد يصل اليورو إلى مستوى دولار واحد إذا انتقلت الأزمة لتشمل دولا أوروبية أخرى. فمثل هذه التطورات إذا ما حدثت ستعكس سلبيا على دول شمال إفريقيا ونخص بالذكر دول المغرب العربي -الجزائر و تونس والمغرب- بما فيها مصر، و إيجاباً على دول المنطقة الأخرى التي ترتبط عملاتها بالدولار، سواء من ناحية تقليص الضغوطات التضخمية المستوردة من الخارج، أو لكون مثل هذه التطورات تساعد على جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية إما بشكل ودائع مصرفية أو استثمارات موجهة إلى أسواق الأسهم والسندات الإقليمية.²

ثالثاً : الخطوط الرئيسية لبرامج التثبيت للتخفيف من آثار الأزمة

كما تفضلنا سابقاً، ترجع بوادر مشكلة الديون السيادية في منطقة اليورو إلى أواخر عام 2009 عندما بدأ البنك المركزي الأوروبي في السحب التدريجي لحزم المساعدة المالية التي سبق أن وفرها لدول المنطقة إبان الأزمة المالية العالمية، والتي شملت خطوط إئتمان و ضمان للديون الحكومية. وأدت تلك الخطوة إلى إعادة تقييم الأسواق لمخاطر أدوات الدين الحكومية ببعض الدول التي تعاني مشكلات ضخمة في

¹. بسهيل، الأزمة النقدية العامة أدت إلى تآكل ما نسبته 41 بالمئة من إيرادات الميزانية، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الثلاثاء 22 نوفمبر 2011، ص11.

². هنري عزام، تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها على دول المنطقة العربية، مجلة الاقتصادية، العدد 5926، السعودية، 01 جانفي 2010. http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_398542.html

ماليته العامة، عزز منها تراجع معدلات النمو الذي أثر سلباً على الإيرادات العامة، وفي ترجمة لاهتزاز ثقة السوق تم الإعلان في ماي 2010 عن تخفيض التقييم السيادي لكل من اليونان والبرتغال.

جدول رقم 03: أكثر الديون السيادية في العالم خطورة

الترتيب الحالي	الدولة	الإحتمال التراكمي للتوقف عن السداد (5 سنوات)	تصنيف CMA الضمني	الترتيب السابق
1	اليونان	58.8	CMA-ccc-	تدهور بمركز واحد
2	فنزويلا	51.4	CMA-ccc+	تحسن بمركز واحد
3	إيرلندا	41.2	CMA-b	تدهور 3 مراكز
4	البرتغال	35.9	CMA-b	تدهور 5 مراكز
5	الأرجنتين	35.4	CMA-b	تحسن مركزين
6	أوكرانيا	30.6	CMA-b+	تحسن بمركز واحد
7	إسبانيا	26.7	CMA-bb-	دولة جديدة
8	دبي	25.5	CMA-bb-	تحسن بدرجة واحدة
9	المجر	23.6	CMA-bb-	دولة جديدة
10	العراق	23.1	CMA-bb-	تحسن بدرجتين

Source: www.cmavision.com.

بالإضافة إلى الاقتراض في إطار الاتحاد الأوروبي لجأ اليونان وأيرلندا وأسبانيا والبرتغال إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وارتبطت ببرامج للتثبيت تستهدف تخفيض عجز الموازنة العامة والدين الحكومي.

وتمثلت الخطوط الرئيسية لبرامج التثبيت في إتباع سياسة تقشفية تركز على تخفيض النفقات العامة الجارية والاستثمارية في الموازنة العامة للدولة مع العمل على زيادة الإيرادات العامة، ليس فقط بالسعي لزيادة الإيرادات الضريبية ولكن بالتوسع الكبير في عمليات الخصخصة. وفيما يلي الخطوط الرئيسية للبرامج التي تم إبرامها مع صندوق النقد الدولي في كل من اليونان والبرتغال وأيرلندا:¹

1. برنامج التثبيت في اليونان : وقد ركز البرنامج على الجوانب الآتية :

1.1 في جانب الإيرادات العامة:

- ♦ تحقيق حصيلة تراكمية للخصخصة خلال عامين تصل إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ♦ تجديد تراخيص شركة الاتصالات وتمديد عقود امتياز المطارات.
- ♦ اتخاذ إجراءات لتحسين كفاءة تحصيل الضرائب والمتأخرات.

2.1 في جانب النفقات العامة:

- ♦ تخفيض أجور العاملين في المشروعات العامة وتخفيض عدد العاملين في الحكومة.
- ♦ تخفيض الإنفاق العام على الدواء وزيادة حصة المساهمة في تكاليف العلاج بالمستشفيات من جانب المواطنين.
- ♦ ترشيد فاتورة التحويلات الاجتماعية للقطاع العائلي.
- ♦ تخفيض تحويلات الدعم للمشروعات العامة.

¹ تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011، استمرار نمط النمو المعتمد على الاستدانة في الدول الصناعية المتقدمة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2011، ص321.

2. برنامج التثبيت في البرتغال: وقد ركز البرنامج على الجوانب الآتية

1.2 في جانب الإيرادات العامة:

- ♦ رفع المعدل الموحد لضريبة القيمة المضافة وضرائب الدخل على الأشخاص والمشروعات.
- ♦ توسيع قاعدة اشتراكات التأمين الاجتماعي.
- ♦ تطبيق ضريبة جديدة على القطاع المصرفي.

2.2 في جانب النفقات العامة:

- ♦ تخفيض الأجور وأعداد العاملين في الحكومة.
- ♦ تجميد المعاشات.
- ♦ تخفيض التحويلات الاجتماعية للقطاع العائلي.
- ♦ تخفيض الإنفاق الرأسمالي والاستهلاك الوسيط.
- ♦ تخفيض الإنفاق على الخدمات الصحية والأدوية.
- ♦ تخفيض تحويلات الدعم لكل من المشروعات العامة والمحليات.

3. برنامج التثبيت في إيرلندا:

1.3 في جانب الإيرادات العامة:

- ♦ مراجعة شرائح الضرائب على دخل الأشخاص.
- ♦ تضيق نطاق الإعفاءات الضريبية على الاشتراكات في نظم التأمين الخاص.

2.3 في جانب النفقات العامة:

- ♦ تخفيض بند الأجور.
- ♦ تثبيت معدل الإنفاق على المزايا الاجتماعية.
- ♦ تثبيت معدل الإنفاق الرأسمالي.

وتشير الخطوط الرئيسية لبرنامج التثبيت المبرمة مع صندوق النقد الدولي إلى أنها تدور حول الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي وأن عبأها يقع بالدرجة الأولى على الطبقة المتوسطة والطبقات محدودة الدخل، حيث يقع في القلب منها تخفيض الإنفاق على الأجور والمعاشات والتأمين الصحي والدعم والمزايا الاجتماعية.

وكان من الطبيعي أن تتطلق المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية في مواجهة تلك السياسات التي أسفرت على الفور عن ارتفاع معدلات البطالة لتصل في فيفري 2011 إلى نحو 16% في اليونان و 14% في أيرلندا و 12.4% في البرتغال.

كما أتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خطة قوامها 110 مليار يورو تنفذ على مدى 3 سنوات وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% ، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011. حيث تقرر تخفيض الفائدة بنحو 1% لتصبح 4.2% فيما تم زيادة فترة

السداد إلى 7 سنوات ونصف، وقد اشترط على اليونان للحصول على القرض القيام بإجراءات تقشف تهدف إلى خفض الإنفاق.

وبحسب الخطة يتعين على اليونان خفض العجز في ميزانيتها إلى 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي و 7.6% في عام 2011 و 6.5% في عام 2012. ويتوقع أن ينخفض العجز إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الأقصى بحلول 2014. في حين سيرتفع الدين العام إلى نحو 150% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 قبل أن يبدأ تراجعاً من عام 2014.¹

وحرصاً على أن لا تستفحل الأزمة على بقية دول الاتحاد الأوروبي ذات الدين العمومي المرتفع خاصة في إسبانيا والبرتغال قرر الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بعد فترة وجيزة طرح ضمانات للقرض بقيمة 750 مليا يورو و عن طريق تأسيسه لصندوق ضخيم سمي بصندوق الاستقرار الذي ساهم فيه صندوق النقد الدولي بالثلث لتمكين الحكومة اليونانية وغيرها من الحكومات التي قد تحتاجها من الاقتراض دون دفع الفائدة المرتفعة التي تطلبها أسواق السندات.

كما ساهم صندوق النقد الدولي في برنامج ضمانات القروض الذي بمقدور الدول الأعضاء الاستفادة منه بقرض قيمته 220 مليار يورو. والجدول التالي يبين حجم المساعدات المالي التي قدمها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة.

جدول رقم 04: المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية

البلد	تاريخ الموافقة	الاتحاد الأوروبي	صندوق النقد الدولي	إجمالي المساعدات المالية
اليونان	ماي 2010	80 بليون يور (115 بليون دولار)	30 بليون يورو	110 بليون يورو
ايرلندا	ديسمبر 2010	45 بليون يورو (65 بليون دولار)	22.5 بليون يورو	67.5 بليون يورو
البرتغال	ماي 2010	52 بليون يورو (75 بليون دولار)	26 بليون يورو	78 بليون يورو

المصدر: صندوق النقد الدولي

فخطة الإنقاذ المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لا تتعدى كونها حلاً لسد الفجوة التمويلية الحالية ولا تتطرق لمعالجة المشكلات الجذرية التي تواجهها اليونان وبعض الدول الأوروبية الأخرى من ضعف في الإنتاجية وفي قدراتها التنافسية وفي ارتفاع معدلات البطالة والمديونية. فالخطة تركز في المرحلة الأولى على توفير المساعدة لليونان لخدمة ديونها للأعوام القليلة القادمة، في حين أن ما تحتاج إليه اليونان هو إسقاط جزء من هذه الديون المستحقة أو إعادة هيكلتها على فترة زمنية أطول وهذا من شأنه أن يعزز استقرار منطقة اليورو ويقلص من عوامل عدم اليقين. غير أن مثل هذه الحلول الهيكلية هي من الأمور المحظور تطبيقها في الوحدة النقدية الأوروبية.²

خلاصة: من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي هبوطاً في مؤشرات النمو خلال السنوات القادمة مقارنة بالنمو الذي شهده في عام 2010، وذلك نتيجة للصدمات التي هزت الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الاضطرابات المالية

¹ لخضر فراط، أوروبا تقرر مساعدة اليونان لإنقاذ اليورو، مجلة الأخبار، العدد 1641، 2012/02/22.

www.al-akhbar.com/node/35726

² هنري عزام، مرجع سبق ذكره.

التي تمر بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية لليونان خلال عام 2011، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها.

ولهذا تشير التنبؤات على أن استمرار الأزمة في أوروبا سيزيد من مشاكل القارة العجوز حيث أنها ستواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بين بلدان الاتحاد، من جراء سياسات التقشف التي سترفع من الضرائب لمواجهة النفقات حيث ستفلس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وستؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو.

كل هذا بالفعل سينعكس سلبا على اقتصاديات المغرب العربي بعد تراجع العرض في أوروبا الذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير للأسعار وبالتالي ارتفاع فاتورة الواردات المغربية التي ينجم أكبر جزء منها من أوروبا. وعليه يجب على صناع القرار في الدول المغربية السعي إلى تقليص التبعية إزاء الواردات الأوروبية عن طريق مخططات تنموية مستعجلة لتشجيع الإنتاج الوطني وتنويعه، كما يجب عليها إعادة تفعيل التكتل المغربي من جديد وإزالة الحواجز السياسية من أجل تحسين التجارة البينية بين دول المغرب العربي.

المراجع:

1. رضا شنوف، زهور اليونان تضجر أزمة أوروبا الاقتصادية وتهدد مستقبل الأورو، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.
2. حبيب الشمري، أزمة اليورو: 6 تداعيات على الاقتصاد العالمي أبرزها "الدولة"، مجلة الاقتصادية، العدد 6095، السعودية، 19 جويلية 2010. http://www.aleqt.com/2010/06/19/article_408387.html
3. محمد إبراهيم السقا، الديون السيادية..قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصادية، العدد 6656، السعودية، 01 جانفي 2012. http://www.aleqt.com/2012/01/01/article_612187.html
4. نزيهة الأندلي، الاقتصاد الدولي بين التآرجح الأوروبي والاقتصادات الصاعدة، السياسة الدولية، السنة السادسة والأربعون، العدد 180، أبريل/نيسان 2010.
5. بصبيح صالح رحمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية - دراسة في العلاقة السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2011/2010.
6. برهوم أسماء، برهوم هاجر، أزمة اليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 27 و28 فيفري 2012، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
7. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2010، أوروبا في قلب الموجة الثانية من الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2010.
8. حفيظ صواليلي، أوروبا لن تتخلى عن اليونان لأن انهيارها يعني سقوط إسبانيا وإيطاليا، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.
9. التقرير الاقتصادي، الديون اليونانية وأزمة اليورو: الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي، يصدر عن مجلس الغرف السعودية، العدد 19، يوليو 2010.
10. شريف طلبة، وسط أسوأ أزمة اقتصادية أوروبية "اليورو".بيترنخ، مجلة شهرية، العدد الثالث، البنك الأهلي المصري، مصر، يوليو 2012.
11. هوزيه كارتاس، تراجع الدولار في أمريكا اللاتينية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 47، مارس 2010.
12. محسن أحمد الخضير، الاقتصاد العالمي والدولار، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
13. حفيظ صواليلي، دول المغرب العربي أكبر المتضررين من الأزمة الأوروبية، نقلا عن جريدة الخبر الجزائرية، يوم الاثنين 17 أكتوبر 2011.
14. هنري عزام، تفاقم أزمة الديون السيادية وتأثيرها على دول المنطقة العربية، مجلة الاقتصادية، العدد 5926، السعودية، 01 جانفي 2010. http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_398542.html
15. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011، استمرار نمط النمو المعتمد على الاستدانة في الدول الصناعية المتقدمة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر، 2011.
16. لخضر فراط، أوروبا تقر مساعدة اليونان لإنقاذ اليورو، مجلة الأخبار، العدد 1641، 2012/02/22. www.al-akhbar.com/node/35726

17. IMF . World Economic Outlook , April 2010 .

18. The Economist, London, May 22nd, 2010.